

عرض البيانات المالية وفق مشروع عصرنه نظام المحاسبة العمومية بالجزائر ومدى توافقها مع معايير

المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)

Presenting the financial statements according to the modernization of the public accounting system project and its compatibility with the international public (IPSAS) sector accounting standards

* حسياني عبد الحميد¹، بوعبانه فتيحة²¹ جامعة الجزائر 3، hassiani.abdelhamid@univ-alger3.dz² جامعة الجزائر 3، bouabbana.fethia@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/05

تاريخ الاستلام: 2021/10/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في عصرنه نظام المحاسبة العمومية، وعرض المعيار الجزائري للقطاع العام رقم 1 "عرض البيانات المالية" ودراسة مقارنة بينه وبين المرجع الدولي. خلصت الدراسة في هذا الشأن أن هناك تطابق شبه تام بين المعيار الجزائري والدولي، وتم ملاحظة أن المعيار الدولي أكثر تفصيلا من المعيار الجزائري وتأكيد أن جميع العناصر المتضمنة في المعيار الجزائري قد نصت عليها المعايير الدولية وهناك اختلاف في بعض المصطلحات فقط، كما أن عرض بيانات مالية وفق المعيار الجزائري والدولي يوفر مزيدا من الإفصاح، الشفافية، المساءلة المالية وقابلية المقارنة. كلمات مفتاحية: معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، مشروع عصرنه نظام المحاسبة العمومية، معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 1. تصنيف JEL : J8، M42، j45.

Abstract:

This study aims to highlight the role and importance of international public sector accounting standards in modernizing the public accounting system, and present the Algerian public sector standard No. 1 "Presentation of financial statements" and a comparative study between it and the international reference.

The study concluded in this regard that there is a near-perfect match between the Algerian and international standards, and it was noted that the international standard is more detailed than the Algerian standard and confirmed that all elements included in the Algerian standard have been stipulated in the international standard and there is a difference in some terms only, and that the presentation of financial data According to the Algerian and international standards, it provides more disclosure, transparency, financial accountability and comparability.

Keywords: International Public Sector Accounting Standards (IPSAS). Public Accounting System Modernization Project, IPSAS1

Jel Classification Codes: J8, M42, j45

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

تعتبر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الطريق إلى الأمام نحو عصرة المحاسبة العمومية، والعديد من الدول سعت إلى تبنيها لإصلاح نظامها المحاسبي، والجزائر هي الأخرى تبنّت منذ السنوات الأولى للاستقلال مدونة حسابات الخزينة، ونظرا للنقائص التي تعاني منها هذه الأخيرة في ظل التطورات العالمية، ونظرا لتبنيها الاقتصاد الرأسمالي كانت مجبرة على تطوير نظامها المحاسبي فقامت بإصلاحه، وعليه فقد تم إجراء إصلاح محاسبي وفق النموذج الفرنسي بإعداد مخطط محاسبي للدولة ولكن سرعان ما تم التخلي عنه، لأنه لم يكن معد وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، فوجدت نفسها مرة أخرى ملزمة بإصلاح جديد ولهذا باشرت في سنة 2005 في إنشاء مشروع لمخطط محاسبي خاص بالعمليات المالية للدولة مستمد من المعايير الدولية للقطاع العام، من خلال الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الأكثر أهمية أو التي تلائم الوضع الاقتصادي الداخلي الراهن، حيث قامت ببيكلة المخطط المحاسبي للدولة وفقا لهذه المعايير، لتوفير معلومات حول الوضع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للحكومة والتي تلي حاجيات المستخدمين لاتخاذ القرارات، وهذا من خلال عرض بيانات مالية توفر مزيدا من الإفصاح، الشفافية، المساءلة المالية وقابلية المقارنة .

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى توافق المعيار رقم 1 عرض البيانات المالية مع المرجع الدولي؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

المحور الثاني: مشروع إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (2005)

المحور الثالث: المعيار الجزائري للقطاع العام رقم 1 " عرض البيانات المالية" ومدى توافقه مع المرجع الدولي

كما هدفت الدراسة إلى:

- إبراز مدى مساهمة الجزائر في تطوير نظامها المحاسبي وفق المعايير الدولية، من خلال دراسة مشروع عصرة نظام المحاسبة العمومية؛

- التعرف على أهم المعايير الدولية التي تبنتها الجزائر في مشروع العصرة؛

- التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين المعيار الجزائري رقم 1 عرض البيانات المالية مع المرجع الدولي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

معايير المحاسبة الدولية هي محور "الثورة العالمية" في مجال المحاسبة العمومية ردا على دعوات لقدر أكبر من المساءلة والشفافية في الحكومة، يتم تطوير هذه المعايير من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IPSASB)، الذي يهدف إلى وضع معايير محاسبية لتحسين جودة وشفافية التقارير المالية في مؤسسات القطاع العام في جميع أنحاء العالم.

أولا : تعريف معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS

معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS هي معايير مصممة ليم تطبيقها على البيانات المالية ذات الغرض العام لجميع إدارات القطاع العام، حيث تتضمن الحكومات الوطنية والحكومات الإقليمية (مثل الولاية والإقليم والمنطقة) والحكومات المحلية (مثل المدينة والبلدة) والإدارات المكونة لها (مثل الدوائر والوكالات والمجالس والهيئات) ما لم يذكر خلاف ذلك (IFAC, IPSASB, 2014,P 20).

ثانيا : فوائد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS

عند تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يمكن الحصول على عدة مزايا نوجزها فيما يلي:

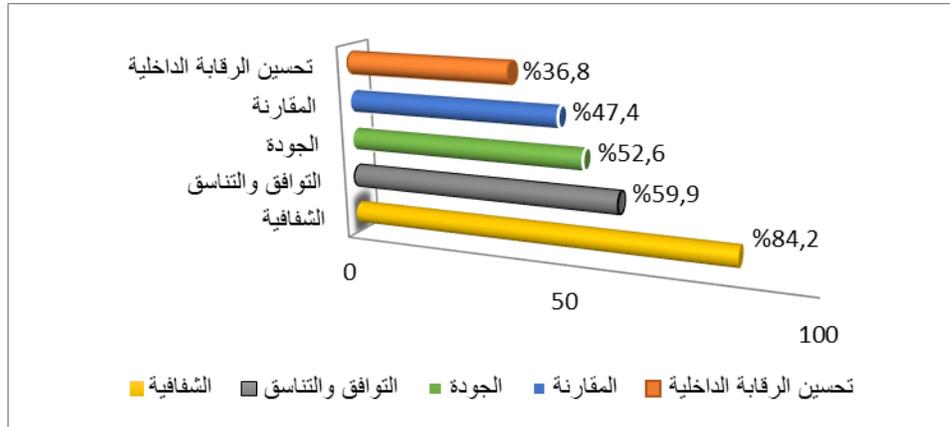
ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)

- تبني المعايير والامتثال لها والإفصاح سوف يؤدي إلى تحسن كبير في جودة البيانات المالية ذات الغرض العام من قبل الإدارات العمومية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تقييم أفضل لقرارات تخصيص الموارد التي تتخذها الدول بشأن تلقي المساعدات الخارجية (حلمي جمعة ، 2015، ص ص 66، 67)؛

- تزايد الرقابة في الإدارات العمومية: تزايد الإفصاح، الشفافية والمقارنة التي تنشأ بتبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام سوف يقلل من تحريف العوائد من خلال المساءلة (Ijeoma, Oghoghomeh, 2014, P 26) ؛
- توفيق المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات المالية ولبعض من المبادئ الأساسية في عناصر الأصول والخصوم على مستوى وحدات القطاع العام (Francois; s Colibert, 2008, p26).

وقد بين كل من إيجوما وأوغوغوما في دراستهما لسنة 2014 أهم نسب الفوائد المتوقعة عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS، حيث كانت أكبر نسبة للشفافية ب 84,2%، التوافق والتناسق 59,9%، الجودة 52,6%، المقارنة 47,4% وتحسين الرقابة الداخلية 36,8% (Ijeoma, Oghoghomeh, 2014, P 25) ، وهذه الفوائد ممثلة بالشكل التالي:

الشكل رقم(1): أهم الفوائد المتوقعة من تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع IPSAS



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Ijeoma. NB, Oghoghomeh.T ” Idem”, p25

ثالثا : معوقات اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

هناك عدة معوقات وانتقادات تحول دون اعتماد هذه المعايير من قبل الدول نذكر من بينها:

- قرب IPSAS من نموذج المحاسبة الخاصة: اعتماد نموذج المحاسبة الخاصة من قبل القطاع العام قد انتقد وهو في الواقع من الانتقادات الرئيسية وكأجوبة عليها في المشاورات العامة للاتحاد الأوروبي كانت بعض الإجابات تسلط الضوء على عدم اكتمال IPSAS فيما يتعلق بالمتطلبات المحاسبية للقطاع العام (Brusca, Martinez,2016,p 731)؛

- اعتماد هذه المعايير في كثير من البلدان النامية يتطلب استثمارا واسعا في تعليم وتدريب الناس على تطوير المهارات المحاسبية، وهذا ليس من الممكن دائما في البلدان أين الحكومات لديها موارد محدودة (Christiaens and other, 2015, p171).

- وأيضا من الصعوبات التي تواجهها أن هذه المعايير لا يستطيعون اعتمادها دون النظر في النظام السياسي المحدد والنظام القضائي ونظام الحكم في كل بلد، بالإضافة إلى ذلك هناك مرونة مرتفعة في مبادئ المعايير، مما لا يسمح للمعالجة المحاسبية البديلة لتقييم بنود القوائم المالية، وهذا يمكن أن يقلل من القابلية للمقارنة والتناسق بين مختلف القوائم المالية الأولية (Jannelli, Tesone,2013, p119).

رابعاً : عرض معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

تم إصدار هذه المعايير خلال مرحلتين المرحلة الأولى كانت من سنة (1996-2002)، والمرحلة الثانية بعد 2002 حتى وقتنا الحاضر تم التركيز فيها على إصدار معايير على أساس الاستحقاق ومعيار واحد على أساس النقد الذي يمكن للدول النامية أن تتبناه، والجدول التالي يبين هذه المعايير:

الجدول رقم(1): عرض معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

رقم المعيار	اسم المعيار	رقم المعيار	اسم المعيار
IPSAS 1	عرض البيانات المالية	IPSAS 21	انخفاض الأصول غير المولدة للنقد
IPSAS 2	بيانات التدفق النقدي	IPSAS 22	الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي
IPSAS 3	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	IPSAS 23	الإيراد من المعاملات غير التبادلية(الضرائب والتحويلات)
IPSAS 4	أثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	IPSAS 24	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية
IPSAS 5	تكاليف الاقتراض	IPSAS 25	منافع الموظفين (سيحل محله IPSAS 39)
IPSAS 6	البيانات المالية الموحدة والمنفصلة	IPSAS 26	انخفاض الأصول المولدة للنقد
IPSAS 7	المحاسبة عن الاستثمارات الزميلة	IPSAS 27	الزراعة
IPSAS 8	الحصص في المشاريع المشتركة(الأسهم)	IPSAS 28	الأدوات المالية: العرض
IPSAS 9	الإيراد من المعاملات التبادلية	IPSAS 29	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس
IPSAS 10	التقرير المالي في اقتصاديات التضخم المرتفع	IPSAS 30	الأدوات المالية: الإفصاح
IPSAS 11	عقود الإنشاء	IPSAS 31	الموجودات غير الملموسة
IPSAS 12	المخزون	IPSAS 32	ترتيبات امتياز الخدمة
IPSAS 13	عقود الإيجار	IPSAS 33	تبنى معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام للمرة الأولى
IPSAS 14	الأحداث بعد تاريخ إعداد التقرير	IPSAS 34	البيانات المالية المنفصلة
IPSAS 15	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض (تم حذفه)	IPSAS 35	البيانات المالية الموحدة
IPSAS 16	العقارات الاستثمارية	IPSAS 36	الاستثمارات في الهيئات الزميلة والمشاريع المشتركة
IPSAS 17	الممتلكات والمصانع والمعدات	IPSAS 37	الترتيبات المشتركة
IPSAS 18	تقديم التقارير حول القطاعات	IPSAS 38	الإفصاح عن الحصص في الهيئات الأخرى
IPSAS 19	المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة	IPSAS 39	منافع الموظفين
IPSAS 20	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	IPSAS 40	مجموعات أو دمج القطاع العام

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على IPSASB Website: www.ifac.org/public-sector. تاريخ الإطلاع :

2021/05/17

ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)

من الجدول السابق نلاحظ أنه تم إصدار 40 معيار محاسبي دولي يطبق في القطاع العام وهي صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSASB مع حذف المعيار 15 في نهاية 2016، وحلول المعيار 39 محل المعيار 25 (منافع الموظفين) ابتداء من 1 جانفي 2018 بالإضافة إلى إصدار المعيار الجديد رقم 40 دمج القطاع العام والذي طبق ابتداء من جانفي 2019

المحور الثاني : مشروع إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (2005)

أولا : مشروع اصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر

لقد باشرت الجزائر في سنة 2005 بإعداد مشروع محاسبي يعتمد في جوهره على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، حيث قامت بمجموعة من المراحل المتمثلة فيما يلي:

المرحلة 1: اتفاقيات إعداد المشروع:

قامت الجزائر بعقد اتفاقيات لإعداد مشروع لإصلاح نظامها المحاسبي عن طريق الاستعانة بمكتب استشارات فرنسي -GIP- ADETEF (وهو مكتب فرنسي يهتم بإصلاح المحاسبة العمومية)، للاستفادة من التجربة الفرنسية في مجال الإصلاح المحاسبي ولقد تم الاتفاق على فترة أربعة سنوات وتحديد فترة بداية الأشغال من فيفري 2005 إلى غاية تاريخ نهاية الأشغال أبريل 2009، كما تم تكوين فرقة عمل، حيث تمثل عملها في الاهتمام بالجوانب الإدارية، وهذا بتكوين لجان إداريين مكلفين بإعداد المشروع في الإشراف على عملية الإصلاح، بالإضافة إلى فريق المشروع المتمثل في الإدارة العامة للمحاسبة على مستوى وزارة المالية، والجدول التالي يوضح الدراسات التمهيدية التي قامت بها الجزائر:

الجدول رقم (2): الدراسة التمهيدية لمشروع العصرنة

عناصر الدراسة	بداية الدراسة	نهاية الدراسة	محتوى الدراسة
تقرير بداية العمل	15 فيفري 2005	01 أبريل 2005	دراسة مختلف الجوانب التعاقدية والإدارية لتحديد مرحلة انطلاق بداية العمل والإعلان عنها بوضع تقرير بداية العمل
تقرير بداية عرض اختبار مبادئ الإصلاح	01 أبريل 2005	30 جويلية 2005	تحديد وصياغة مختلف الاختبارات المتعلقة بإصلاح نظام المحاسبة العمومية وعرضها للتشاور
تقرير اختيار دورة النفقات	01 أوت 2005	01 نوفمبر 2005	تطوير الإطار المفاهيمي لمختلف جوانب النظام
تقرير عن التدفقات	01 نوفمبر 2005	01 فيفري 2006	دراسة تطبيقات وطرق العمل، دراسة نظام العمل وصياغة دفتر الشروط للنظام التكميلي (مارس، جويلية 2005)، اقتراح نظام الرقابة والتدقيق على حسابات الدولة، ومعطيات التسجيل للنظام الجديد المتعلق بالمهام والمسؤوليات لكل المسؤولين

Source : ministère de finance, " plan comptable de l'état, Rapports mensuel", N°30, direction général de comptabilité, Algérie, décembre 2007, p 36

المرحلة 2: أهداف مشروع العصرية

بعد تحديد الدراسات الأولية سعت الجزائر إلى وضع مجموعة من الأهداف للإطار محاسبي الجديد الخاص بالعمليات المالية للدولة والتي يمكن عرضها في النقاط التالية (Ministère de finance, 2013, p28):

- يهدف إلى الانتقال من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، من أجل تسجيل الحقوق المثبتة والتزامات الدولة، إضافة إلى التقييد المحاسبي للممتلكات من خلال تسجيلها في حساب التثبيتات؛
- يهدف إلى تكييف الواقع المحاسبي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام؛
- يهدف إلى توفير معلومات للمستخدمين وعرضها في البيانات المالية بصفة من الشفافية والموثوقة والقابلة للمقارنة؛
- يهدف إلى مواكبة التغيرات والإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

المرحلة 3: تقييم مشروع العصرية في الجزائر ووضع المعايير

بعدما الاتفاقيات الموضوعية للعصرية ووضع الأهداف التي ينبغي الوصول إليها جاءت مرحلة تقييم مشروع العصرية ووضع المعايير وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تقييم مشروع العصرية في الجزائر ووضع المعايير

عناصر الدراسة	بداية الدراسة	نهاية الدراسة	محتوى الدراسة
التقييم الشامل للنظام المقترح	01 جانفي 2006	30 جوان 2006	دراسة وتقييم النظام المقترح من أجل تحقيق الشمولية والعمل على تحديد نقاط القوة والضعف
الدليل المقترح لطرق العمل	جويلية 2006	نوفمبر 2006	صياغة دليل نظام المعلومات المحاسبي والموازنة العامة من أجل تحديد طرق العمل
ملخص معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام	07 ديسمبر 2006	01 سبتمبر 2007	عرض ملخص عن المعايير من أجل وضع المخطط البياني لحسابات المخطط المحاسبي للدولة ليتوافق مع المعايير
الاجتماعات	ديسمبر 2006	سبتمبر 2007	تقديم وتصحيح الإضافات الواجب القيام بها، وتقديم شروحات حول مشروع العصرية
دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام	سبتمبر 2007	أكتوبر 2007	العمل على إعداد دليل المشروع التقني لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
التوافق بين المخطط المحاسبي للدولة والمعايير	جوان 2007	أفريل 2008	العمل على إيجاد وسائل تسمح بتكييف المخطط المحاسبي للدولة بما يتوافق مع المعايير الدولية

Source : ministère de finance, " plan comptable de l'état, Rapports mensuel" , N°30, direction général de comptabilité, Algérie, décembre 2007, p 37

ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)

عرض المعايير المتبناة في مشروع العصرنة الجزائري:

في إطار عصرنة نظام المحاسبة العمومية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام فقد تم صياغة دليل يحتوي على مجموعة من المعايير المحاسبية للقطاع العام تتوافق مع الواقع المحاسبي الجزائري، في إطار ما يعرف بجزارة المعايير الدولية، حيث تمت دراسة المعايير الدولية والفرنسية من طرف الجهة المسؤولة عن مشروع العصرنة واختارت مجموعة من المعايير وهي مزيجا من المعايير الدولية والفرنسية التي يمكن تطبيقها في الجزائر، حيث تم اعتماد قائمة 17 معيار حسب البيئة الجزائرية، 12 معيارا تم اعتماده من المعايير الدولية، و05 معايير تم اعتمادها من المعايير الفرنسية والتي وجد أنها ملائمة للتطبيق في البيئة الجزائرية وستتطرق لهذه المعايير في الجدول التالي:

رقم المعيار	اسم المعيار	رقم المعيار	اسم المعيار
IPSAS1	عرض البيانات المالية	IPSAS13	عقود الإيجار
IPSAS2	بيان التدفق النقدي	IPSAS19	المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة
IPSAS03	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	IPSAS21	انخفاض قيمة الأصول غير مولدة للنقد
IPSAS07	الاستثمارات في المنشآت المشتركة (الزميلة)	IPSAS23	الإيرادات من المعاملات غير التبادلية
IPSAS09	الإيرادات من المعاملات التبادلية	IPSAS24	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية
IPSAS12	المخزون	IPSAS31	الأصول غير ملموسة

الجدول رقم (4): قائمة المعايير الدولية التي تم اعتمادها في إطار مشروع عصرنة المحاسبة العمومية بالجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من السيد موسى عز الدين، المدير الفرعي لعصرنة وضبط مقاييس محاسبة الدولة، وزارة المالية، بن عكنون، الجزائر، 2017/11/14.

الجدول رقم (5): قائمة المعايير الفرنسية التي تم اعتمادها في إطار مشروع عصرنة المحاسبة العمومية بالجزائر

رقم المعيار	اسم المعيار	رقم المعيار	اسم المعيار
المعيار رقم 02	الأعباء	المعيار رقم 10	مكونات خزانة الدولة
المعيار رقم 06	الأصول المادية	المعيار رقم 11	الديون والأدوات المالية لأجل
المعيار رقم 09	الحقوق على الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نفس المرجع السابق

من خلال ما سبق نلاحظ أن هذا المخطط المحاسبي الجديد للدولة المتوافق مع المعايير الدولية يميز ب:

- المخطط المحاسبي الجديد للدولة وضع وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام؛
- يبين كل من حقوق وديون الدولة المقيدة من حيث الحدث المنشأ؛
- يسمح بتسجيل العمليات المالية والميزانية العامة للدولة وفق أساس الاستحقاق؛

- ضرورة توافق المخطط المحاسبي مع مختلف المدونات (مدونة الميزانية)؛
 - يعرض المخطط المحاسبي للدولة مختلف الجداول (بيان المركز المالي، جدول تدفقات الخزينة...)
 - تسجيل الحقوق المثبتة سواء المحصلة أو القابلة للتحويل وفقا لمبدأ القيد المزدوج.
- كما تجدر الإشارة إلى أن المخطط المحاسبي الجديد للدولة المتوافق مع المعايير الدولية هو حاليا قد وضع قيد التجربة خلال سنتي 2018 و2019 وليدخل حيز التطبيق سنة 2020 كما هو مقرر.

المرحلة 4: تحديد الجوانب النهائية لمشروع العصرية في الجزائر

تميزت هذه المرحلة بوضع الجوانب النهائية لمشروع العصرية من خلال صياغة مختلف النصوص القانونية وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تحديد الجوانب النهائية لمشروع العصرية في الجزائر

عناصر الدراسة	بداية الدراسة	نهاية الدراسة	محتوى الدراسة
التقرير الشهري	جانفي 2008	جويلية 2008	إعادة صياغة دفتر الشروط المتعلق بالنفقات العمومية
دليل المخطط المحاسبي للدولة	جانفي 2008	أكتوبر 2008	دراسة النموذج الذي يحدد كيفية تطبيق المخطط المحاسبي للدولة
مشروع النصوص	جانفي 2008	أكتوبر 2008	صياغة النصوص والوثائق الإدارية
المخطط المحاسبي للدولة	جانفي 2008	مارس 2008	التعريف بالمخطط المحاسبي للدولة والقوائم المالية لهذا النظام
مشروع النصوص	جويلية 2008	سبتمبر 2008	صياغة النصوص الوظيفية لنظام المعلومات المحاسبي والموازنة
التقارير المطبقة على البرامج التكوينية	حوان 2008	سبتمبر 2008	إعداد التكوينات والبرامج الأساسية لمرافقة عملية تنفيذ المشروع
التقرير الوسيط	سبتمبر 2008	ديسمبر 2008	يوضح هذا التقرير كيفية تعميم تطبيق المشروع عبر كل الوزارات
التقرير الشهري	ديسمبر 2008	مارس 2009	تدعيم تنفيذ مختلف العروض السابقة المقدمة للإصلاح
التقرير النهائي	أفريل 2009		يحدد هذا التقرير التصور النهائي لمشروع العصرية

Source: ministère de finance, "plan comptable de l'état, Rapports mensuel, N°30, direction général de comptabilité", Algérie, décembre 2007, p 38

المرحلة 5: إنجازات مشروع المخطط المحاسبي الجديد

بعد تصور المشروع وتحديد معالمه وفق فكرة أساسية وهي الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق، حيث تم وضع أسس تنظيمية وتقنية للإطار المحاسبي الجديد للدولة من خلال إنجاز مجموعة من التقارير والدراسات والوثائق التالية (حاج جاب الله ، 2014، :778):

- مخطط توجيهي لتكثيف المعايير المحاسبية مع الواقع المحاسبي الجزائري
- « Recueil du schéma d'adaptation des normes comptables de l'Etat »
- مشروع لهيكل حسابات الدولة « Projct d'architecture des comptes de l'Etat ».
- مشروع المخطط المحاسبي للدولة « Recueil du Plan Comptable de l'Etat ».
- مخطط الكتابات المحاسبية « Schéma d'écritures comptables ».

ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)

- إعداد قوائم مالية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام: والتي تتمثل في خمسة قوائم مالية وهي :

1. جدول الوضعية الصافية " الأصول والخصوم" والذي يبين المركز المالي؛
2. جدول النفقات الصافية الذي يبين النجاح والأداء المالي؛
3. جدول رصيد عمليات الخزينة الذي يبين النفقات والإيرادات؛
4. جدول تدفقات الخزينة الذي يوضح التدفقات النقدية الناتجة عن حركة الأموال الداخلة والخارجة من الخزينة؛
5. الملاحق التي تبين المعلومات الضرورية التي توضح تفاصيل الحساب.
6. استخدام البرامج المعلوماتية في تسيير القوائم المالية

وهذه الوثائق يعتمد عليها المختصون من أجل تطبيق مشروع المخطط المحاسبي الجديد الذي يتوافق مع المعايير، بالإضافة إلى وضع نظام معلوماتي من أجل التحول لذلك المخطط، بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ الأساسية اعتمد عليها GIP- ADETEF في تصميم حسابات الدولة وهي:

- المدونة الحالية لحسابات الخزينة (NCT)؛

- مشروع المخطط المحاسبي الصادر سنة 2002 لحسابات الدولة الجزائرية، الذي مازال في مرحلة الاختبار؛

- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS؛

بالإضافة إلى أنه تم تصميم خريطة الحسابات لتنفيذها في المستقبل في نظام المعلومات المتكامل يعتمد بشكل كبير على نظام المعلومات الآلي لتسهيل المعاملات المالية بين مختلف الإدارات العمومية.

المحور الثالث: المعيار الجزائري للقطاع العام رقم 1 " عرض البيانات المالية" ومدى توافقه مع المرجع الدولي

سنوضح في هذه الدراسة مجموعة من جوانب القصور والاختلافات التي يعاني منها الإطار المحاسبي الحالي القائم على مدونة حسابات الخزينة بالمقارنة مع أهم العناصر التي سيأتي بها مشروع العصرنة المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام فيما يخص عرض البيانات المالية ثم نقوم بمقارنة المعيار الجزائري مع معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام

أولا : دراسة مقارنة للاختلافات بين الإطار المحاسبي الحالي القائم على مدونة حسابات الخزينة بالمقارنة مع أهم العناصر التي سيأتي بها مشروع العصرنة المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام فيما يخص البيانات المالية

الجدول رقم (7): يمثل إعداد وعرض البيانات المالية وفق مدونة حسابات الخزينة ومشروع عصرنة نظام المحاسبة العمومية

مشروع العصرنة المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام	الإطار الحاسبي الحالي القائم على مدونة حسابات الخزينة
<p>بموجب المشروع المحاسبي الجديد المعد وفقا للمعايير الدولية واجب على الهيئات العمومية إعداد وعرض 05 بيانات مالية وهذا حسب ما ينص عليه المعيار رقم 01 وهي:</p> <p>جدول الوضعية الصافية " الأصول والخصوم"</p> <p>- جدول النفقات الصافية؛</p> <p>- جدول رصيد عمليات الخزينة؛</p> <p>- جدول تدفقات الخزينة الذي يتم إعداده وفقا للمعيار رقم 02؛</p> <p>- الملاحق لفهم كل المعلومات المهمة والضرورية المتعلقة بتفاصيل الحساب؛</p> <p>توفر هذه البيانات المالية مزيدا من الإفصاح، الشفافية، المساءلة المالية وقابلية المقارنة وكذا الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛</p>	<p>حسب النظام المحاسبي الحالي يتم إعداد بيانات مالية وهي: - الميزان الشهري أو السنوي لعمليات الخزينة؛</p> <p>- قائمة الوضعية الشهرية أو السنوية لتنفيذ موازنة نفقات التسيير وموازنة نفقات التجهيز؛</p> <p>- قائمة الوضعية الشهرية أو السنوية لحسابات الخزينة وخصوصا الحساب الجاري للخزينة و حساب البنك المركزي؛</p> <p>- الجدول الملخص لعمليات الخزينة والذي يضع الحسابات الخاصة التي تقوم بها الخزينة العمومية وهو عبارة عن جدول موجه شهري لتنفيذ الموازنة والذي يبين وسائل التمويل، ولا يمكن إعداد هذا الجدول إلا بعد معالجات محاسبية للعديد من البيانات المحاسبية.</p> <p>تهدف هذه البيانات إلى إحكام الرقابة على المال العام، وتفتقر هذه البيانات إلى خاصيتي الموثوقية والملاءمة لعدم تلبيتها احتياجات المستخدمين في تقييم الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية وهذا ما جعل هذه المعلومات غير مفيدة، ولا تساعد على فهم حقيقة الوضع المالي والأداء المالي للهيئات العمومية وتحقيق المساءلة، الشفافية، المقارنة والإفصاح عن المال العام.</p>

المصدر: من إعداد الباحثين

ثانيا : دراسة مقارنة بين المعيار الجزائري رقم 1 "عرض البيانات الدولية" مع المرجع الدولي

سنتطرق في هذا العنصر إلى دراسة مقارنة للمعيار الجزائري مع المعيار الدولي وهذا بالاعتماد على ما نص عليه المعيار الجزائري بالرجوع إلى وثائق مقدمة من السيد موسى عز الدين، المدير الفرعي لعصرنة وضبط مقاييس محاسبة الدولة، وزارة المالية، بن عكنون، الجزائر،

ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)

2017/11/14، ص ص 21-33 وبالاعتماد على ما نص عليه المعيار الدولي بالرجوع إلى الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام"، الجزء 1، طبعة 2008، ص ص 28-65.

1. الهدف من المعيار:

يهدف كل من المعيار الجزائري والدولي إلى تحديد العرض العام للبيانات المالية، بحيث تكون قابلة للمقارنة مع البيانات المالية للحكومة في السنوات السابقة، لتحقيق هذا الهدف، يوفر كل من المعيارين اعتبارات عامة لعرض البيانات المالية والتعليقات على هيكلها ويحدد الحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية المعد على أساس الاستحقاق.

2. مجال تطبيق المعيار:

ينطبق المعيار الجزائري على البيانات المالية للأغراض العامة التي يتم إعدادها والإبلاغ عنها على أساس الاستحقاق للمحاسبة وفقا لمعايير المحاسبة الوطنية.

أما المعيار الدولي فينطبق على البيانات المالية للأغراض العامة التي يتم إعدادها والإبلاغ عنها على أساس الاستحقاق للمحاسبة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يتفق كل من المعيارين على أن البيانات المالية للأغراض العامة هي عبارة عن بيانات مالية تهدف إلى تلبية احتياجات المستخدمين غير القادرين على طلب تقارير مالية مخصصة لاحتياجاتهم الخاصة من المعلومات، بحيث يشمل مستخدمي البيانات المالية للأغراض العامة دافعي الضرائب والمسؤولين المنتخبين والدائنين والموردين ووسائل الإعلام، ويضيف المعيار الدولي الموظفين. تتضمن البيانات المالية للأغراض العامة في كل من المعيارين البيانات المالية المقدمة بشكل منفصل أو في وثيقة عامة أخرى مثل التقرير السنوي، لا ينطبق هذا المعيار على المعلومات المالية المرحلية.

3. أهداف البيانات المالية:

لقد اتفق كل من المعيار الجزائري والدولي على أن البيانات المالية هي تمثيل منظم للوضع المالي والأداء المالي، وأن الهدف من البيانات المالية للأغراض العامة هو توفير معلومات حول الوضع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للحكومة والتي تفيد مجموعة واسعة من المستخدمين لاتخاذ القرارات والتقييم في تخصيص الموارد. كما اتفقا على أنه تتمثل أهداف البيانات المالية للأغراض العامة في توفير المعلومات لاتخاذ القرارات وتبرير كيفية استخدام الدولة للموارد المتاحة لها من خلال توفير المعلومات حول:

- مصادر وتوزيع واستخدام الموارد المالية ؛
- كيف قامت الدولة بتمويل أنشطتها وتلبية متطلباتها النقدية ؛
- مفيدة لتقييم القدرة على تمويل أنشطتها والوفاء بالتزاماتها وتعهداتها ؛
- الوضع المالي وتطوره ؛
- مفيد لتقييم الأداء من حيث تكلفة الخدمة والكفاءة والإنجازات.

كما اتفق المعيارين على أن البيانات المالية للأغراض العامة توفر معلومات مفيدة لإعداد التنبؤات، مع مراعاة حسب الاقتضاء، المخاطر والشكوك المرتبطة بها.

ولقد أضاف المعيار الدولي أن البيانات المالية يمكن أن توفر للمستخدمين المعلومات التي:

أ- تبين ما إذا تم الحصول على الموارد واستخدامها وفقا للموازنة التقديرية المعتمدة قانونيا؛

ب- تبين ما إذا تم الحصول على الموارد واستخدامها وفقا للمتطلبات القانونية والتعاقدية، بما فيها الحدود المالية التي تضعها السلطات التشريعية المناسبة.

اتفق كل من المعيار الجزائري والدولي على أنه لتحقيق الأهداف السابقة الذكر، تقدم البيانات المالية معلومات حول: الأصول، الالتزامات، صافي الأصول / حقوق الملكية، المنتجات، المصاريف، التغييرات الأخرى في صافي الأصول / حقوق الملكية، التدفقات النقدية.

4. المسؤولية عن البيانات المالية:

في المعيار الجزائري تكمن مسؤولية إعداد البيانات المالية للدولة ككل في أيدي رئيس الإدارة المالية المركزية (أو المسؤول المالي الرئيسي، مثل مدير الحساب المركزي) و وزير المالية (أو ما يعادلها).

أما في المعيار الدولي فتكمن مسؤولية إعداد البيانات المالية الموحدة للدولة ككل فإنها عادة تقع بشكل مشترك على رئيس الوكالة المالية المركزية (أو المسؤول المالي الرئيسي مثل المراقب المالي أو المحاسب العام) ووزير المالية.

5. مكونات البيانات المالية:

لقد وضع المعيار الجزائري على أن البيانات المالية تشمل ما يلي:

- جدول الوضعية الصافية " الأصول والخصوم" ، وهو ما يقابله في الدولي بيان المركز المالي
- جدول النفقات الصافية الذي يبين النجاح والأداء المالي، وهو ما يقابله في الدولي بيان الأداء المالي
- جدول رصيد عمليات الخزينة الذي يبين النفقات والإيرادات، وهو ما يقابله في الدولي بيان التغييرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية؛
- جدول تدفقات الخزينة؛ يقابله في الدولي بيان التدفق النقدي؛
- الملاحق التي تبين المعلومات الضرورية التي توضح تفاصيل الحساب، وهو ما يقابله في الدولي بالملاحظات والتي تشمل ملخصا بالسياسات المحاسبية الهامة والملاحظات التفسيرية الأخرى؛
- أضاف المعيار الدولي أنه عندما توفر الحكومة موازنتها المصادق عليها للجمهور، مقارنة بين المبالغ الفعلية والمقدرة إما كبيان مالي إضافي منفصل أو كعمود موازنة في البيانات المالية، وهو ما لم يتطرق له المعيار الجزائري.

6. الاعتبارات العامة :

العرض العادل والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

اتفق المعيارين على أنه يجب أن تقدم البيانات المالية رؤية حقيقية وعادلة للمركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية، ويتطلب العرض العادل لآثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى وفقا للتعريفات ومعايير الاعتراف بالأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المتكبدة. يفترض أن يؤدي تطبيق معايير محاسبة الدولية، مصحوبا بتقديم معلومات إضافية عند الضرورة، إلى بيانات مالية توفر رؤية حقيقية وعادلة.

كما اتفقا على أنه عندما تكون البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، يجب تقديم بيان صريح وواضح للامتثال في الملحق. ولقد أضاف المعيار الدولي أنه يجب عدم وصف البيانات المالية بأنها ممثلة لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلا إذا كانت تمثل لكافة متطلبات كل معيار محاسبي دولي منطبق في القطاع العام.

ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)

في جميع الظروف تقريبا، يوفر العرض العادل من خلال الامتثال لجميع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام السارية عرضا عادلا ويتطلب العرض العادل :

- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، وفقا للمعيار رقم 3 "السياسات المحاسبية ، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".
- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية، وذلك لتوفير معلومات ذات صلة وموثوقة وقابلة للمقارنة ومفهومة.
- تقديم معلومات إضافية عندما يكون الامتثال لمتطلبات المعايير المحددة غير كاف لتمكين المستخدمين من فهم تأثير معاملات معينة أو أحداث أو شروط أخرى على المركز المالي والأداء المالي.
- لا يتم تصحيح الطرق المحاسبية غير المناسبة من خلال الإشارة إلى طرق المحاسبة المستخدمة، ولا عن طريق الملاحظات أو النصوص التوضيحية الأخرى.

في الحالات النادرة للغاية التي يعتقد فيها معدو البيانات المالية أن الالتزام ببند ما من المعايير سيكون مضللا لدرجة أنه يتعارض مع الهدف من البيانات المالية المنصوص عليها في هذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية:

- تعتبر الدولة أن البيانات المالية تعرض وضعها المالي وأدائها المالي والتدفقات النقدية بصورة عادلة ؛
- أنها التزمت للمعايير المحاسبية لنظام المحاسبة العمومي، باستثناء متطلب خاص غادره من أجل الوصول إلى عرض عادل، أما في المعيار الدولي فتطرق للالتزام بمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام؛
- عنوان المعيار الذي غادرت منه الدولة ، وطبيعة الانحراف ، بما في ذلك المعالجة التي كان سيتطلبها المعيار ، والسبب في أن هذه المعاملة ستكون مضللة في الحالات، إلى حد ما أن يتعارض مع الهدف من البيانات المالية المحددة في هذا المعيار والمعالجة المطبقة ؛ وهذا يوازي ما تطرق له المعيار الدولي؛
- لكل فترة معروضة، الأثر المالي للفرق على كل عنصر من عناصر البيانات المالية التي كان سيتم تقديمها لو الالتزام مع المتطلب، وهو نفسه ما تطرق له المعيار الدولي؛

7. استمرارية النشاط:

اتفق كل من المعيار الدولي والجزائري على أنه عادة ما يتم إعداد البيانات المالية على افتراض أن الحكومة في حالة استمرارية الأعمال وستواصل العمل والوفاء بالتزاماتها القانونية في المستقبل المنظور، وعند تقييم ما إذا كان افتراض استمرارية العمل مناسبا، يأخذ الأشخاص المسؤولون عن إعداد البيانات المالية في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة لهم بشأن المستقبل. ويضيف المعيار الدولي الجملة التالية: والذي يجب أن تكون مدته اثني عشر شهرا على الأقل من تاريخ اعتماد البيانات المالية، ولكنه غير محدد بتلك الفترة.

8. فترة تقديم التقارير:

وفقا للمعيار الجزائري يجب تقديم البيانات المالية مرة واحدة على الأقل في السنة، يتم تأسيسها بانتظام لتغطية فترة سنة واحدة. أما حسب المعيار الدولي يجب عرض البيانات المالية كل سنة على الأقل، عندما يتم تغيير تاريخ تقارير المؤسسة وتعرض البيانات المالية لفترة أطول أو أقصر من سنة واحدة، فإنه يجب على المؤسسة أن تفصح عما يلي:

- سبب استخدام فترة باستثناء سنة واحدة؛

- حقيقة أن المبالغ المقارنة للبيانات معين كبيان الأداء المالي، التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، وبيانات التدفقات النقدية والإيضاحات ذات العلاقة من غير الممكن مقارنتها؛

9. الوقت المناسب لإصدار البيانات المالية:

اتفق المعياران على أن فائدة البيانات المالية تتناقص إذا لم يكن من الممكن إتاحتها للمستخدمين في غضون فترة زمنية معقولة من تاريخ إغلاق الحسابات، حيث يجب نشر البيانات المالية في غضون ستة أشهر من تاريخ الإغلاق، كما أن العوامل المستمرة مثل تعقيد الأنشطة والعمليات ليست سببا كافيا لعدم الإفصاح عن البيانات المالية في الوقت المناسب. وتتناول التشريعات واللوائح في العديد من الاختصاصات مواعيد نهائية أكثر تحديداً.

10. اتساق العرض:

وفق ما تطرق له المعيارين ينبغي الحفاظ على عرض وتصنيف البنود في البيانات المالية من فترة إلى أخرى ما لم:

- من الواضح بعد حدوث تغيير كبير في طبيعة أنشطة الحكومة أو مراجعة عرض البيانات المالية، بأن عرضاً أو تصنيفاً آخر سيكون أكثر ملاءمة في ضوء معايير الاختيار و تطبيق السياسات المحاسبية، ويضف المعيار الدولي أن تلك السياسات تكون حسب المعيار الدولي للقطاع العام رقم 3.

- يتطلب معيار أو نظام المحاسبة العمومية إجراء تغييراً في العرض، أما في الدولي يتطلب معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام إجراء تغييراً في العرض.

11. الأهمية النسبية والتجميع:

اتفق المعيارين أنه ينبغي تقديم كل فئة مهمة من البنود المماثلة بشكل منفصل في البيانات المالية، يتم عرض العناصر ذات الطبيعة أو الوظائف المختلفة بشكل منفصل ما لم تكن ذات أهمية.

وفقاً للمعيار الجزائري تنتج البيانات المالية عن معالجة عدد كبير من المعاملات أو الأحداث الأخرى التي يتم تجميعها في فئات وفقاً لطبيعتها أو وظيفتها. تتمثل المرحلة الأخيرة من عملية التوحيد والتصنيف في عرض البنود المختصرة والمنظمة التي تشكل البيانات الموجودة في بيان المركز المالي، بيان الأداء المالي، بيان التغييرات صافي الأصول / حقوق الملكية، بيان التدفق النقدي أو الملحق، يتم تجميع المركز غير الهام بشكل فردي مع عناصر أخرى إما في نص البيانات المالية أو في الملحق، قد يكون العنصر الذي لا يكون حجمه كبيراً بما يكفي لضمان تقديم عرض منفصل في متن البيانات المالية، كبيراً بما يكفي لعرضه بشكل منفصل في الملحق، وهو نفسه ما تطرق له الدولي.

ولقد أضاف المعيار الدولي أنه لتطبيق مفهوم الأهمية النسبية يعني أنه لا حاجة لتلبية متطلبات إفصاح محدد في معيار محاسبة دولي إذا لم تكن المعلومة هامة.

12. المقاصة:

في كلا المعيارين لا يجوز تعويض الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات ما لم يتم فرض مثل هذه المقاصة أو السماح بها بواسطة معيار آخر للمحاسبة في القطاع العام.

لا تسمح المقاصة في بيان الأداء المالي أو بيان المركز المالي، باستثناء الحالات التي تعكس فيها المقاصة طبيعة المعاملة أو أي حدث آخر، للمستخدمين بفهم المعاملات أو الأحداث الأخرى و الظروف التي حدثت، أو لتقييم التدفقات النقدية المستقبلية، تقييم الأصول صافي خسائر انخفاض القيمة (على سبيل المثال ، خسائر انخفاض القيمة تقادم المخزونات والديون المدومة) لا يعتبر مقاصة.

ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)

خلاصة:

تناولت هذه الدراسة مشروع عصرنة نظام المحاسبة العمومية ومدى توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يخص عرض البيانات المالية، حيث أن هذه المعايير تعتمد بالدرجة الأولى على أساس الاستحقاق، وهذا ما يعطي قراءة واضحة وشفافية لإيرادات الدولة ونفقاتها، حيث تم استخلاص أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

- الهدف من إصدار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هو تطوير الفكر المحاسبي كمبادرة لحل المشاكل المحاسبية، وهذا من خلال إصدار معايير محاسبية مقبولة على المستوى الدولي تساعد على تقليل الفروقات ما بين الدول، بحيث تزيد إمكانية مقارنة البيانات المالية وإضفاء الشفافية والمساءلة، حيث أن تبني معايير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سوف يدعم الإطار النظري لمحاسبة القطاع العام ويساهم في زيادة التوافق وخلق لغة مشتركة بين دول العالم؛
- الاستجابة لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لم تعد خيارا أمام الدول لمسايرة تطورات العصر، الشيء الذي يسمح للدول وخاصة الدولة الجزائرية أنها تتمكن ممثلي الشعب من القراءة الواضحة والشفافة لإيرادات ونفقات الدولة ومعرفة الذمة المالية للدولة من استثمارات وحقوق وديون؛

- هناك اختلاف كلي في عرض البيانات المالية وفق مدونة حسابات الخزينة الحالية ومشروع عصرنة نظام المحاسبة العمومية المتوافق مع المعايير الدولية؛

- تهدف البيانات المالية وفق مدونة حسابات الخزينة الحالية إلى إحكام الرقابة على المال العام، غير أنها تفتقر إلى خاصية الوثوقية والملاءمة لعدم تلبية احتياجات المستخدمين في تقييم الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية وهذا ما جعل هذه البيانات غير مفيدة، ولا تساعد على فهم حقيقة الوضع المالي والأداء المالي للهيئات العمومية وتحقيق المساءلة، الشفافية، المقارنة والإفصاح عن المال العام؛
- تهدف البيانات المالية ضمن مشروع عصرنة نظام المحاسبة العمومية إلى توفير معلومات حول الوضع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للحكومة والتي تلي حاجيات المستخدمين لاتخاذ القرارات، كما توفر هذه البيانات المالية مزيدا من الإفصاح، الشفافية، المساءلة المالية وقابلية المقارنة وكذا الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛

من خلال مقارنة المعيار الجزائري مع نظيره الدولي تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. هناك تطابق تام في رقم المعيار واسم المعيار؛
 2. المعيار الجزائري مستوحى من المعيار الدولي وما يؤكد ذلك أن هناك تطابق شبه تام بين المعيارين الذي تطرقنا لهما مع اختلاف في بعض المصطلحات والصياغة فقط ؛
 3. بالنسبة للمعيار الدولي هو أكثر تفصيلا من المعيار الجزائري؛
- وانطلاقا من هذه النتائج نقترح بعض التوصيات:

- يجب على السلطات العمومية في الجزائر إبقاء المزيد من الاهتمام بالمحاسبة العمومية، ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والإسراع في وضع مشروع عصرنة نظام المحاسبة العمومية حيز التنفيذ؛
- أهمية تعزيز خاصية الوثوقية في البيانات المالية من خلال إتباع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتحسين مخرجات نظام المحاسبة العمومية، وهو ما يؤدي إلى إنتاج بيانات تتصف بالجودة المطلوبة وتعزيز القارئ.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

- 1- أحمد حلمي جمعة، "المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق" دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
- 2- الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام"، الجزء 1، طبعة 2008.
- 3- Jean-François des Robert ; Jacques Colibert « **les normes IPSAS et le secteur public** »Dunod; paris, 2008.
- 4- IFAC, IPSASB, « **Handbook of International Public Sector Accounting Pronouncements**», Volume 1, Edition 2017

المقالات:

- 1- Ijeoma. N.B, Oghoghomeh.T ,” adoption of international public sector accounting standards in Nigeria: Expectations, benefits and challenges” journal of investment and management,VOL.3, NO.1,2014, pp 21-29.
- 2- Isabel Brusca, Juan Carlos Martinez «Adopting international public sector accounting standards: a challenge for modernizing sector accounting” international review of administrative sciences, VOL.82, NO.4,2016, pp724–744.
- 3- Johan Christiaens and other, “**The effect of IPSAS on reforming government financial reporting: an international comparison**” international review of administrative sciences, VOL.81, NO.1,2015, pp158-177
- 4- Roberto Jannelli, Cristina Tesone,The Accounting Harmonization Process: Italian Public Principles and International Accounting Standards. Is It a Cultural Choice? Open Journal of Accounting Vol. 2 No. 4,2013, pp 115-121.

الإصدارات الرسمية:

- 5- Ministère de finance,» plan comptable de l'état, Rapports mensuel, N°30, direction général de comptabilité, Algérie, décembre 2007 »,
- 6- Ministère de finance, , « Organisation, mission de services comtables et reformes et reformes initées, conférence de presse », Algérie , 04 février 2013

مواقع الانترنت:

IPSASB Website: 2021 www.ifac.org/public-sector